أ.د. إسماعيل قيـــرة

عصـــر المشكلات
لوحة سوداء
و أرقام مخيفة

يحتدم هذه الأيام نقاش حاد حول تسارع وتائر الصراعات والقلاقل والانهيارات الاجتماعية والاقتصادية التي يخبرها عالم العولمة،بفعل تنامي الهيمنة الامبريالية الجديدة، واتساع الهوة بين الشمال والجنوب. ويكشف هذا النقاش عن انقسامات عميقة حول طبيعة التحديات الراهنة، في سياق الطروحات الجديدة المتعلقة بنهاية التاريخ، وإمكانية حل أية تناقضات أساسية في الحياة الإنسانية في إطار الليبرالية الحديثة، بزعامة الولايات المتحدة التي أصبحت توزع الأدوار على الشعوب والدول، وتقوم بردع "المارقين" (تدخل سافر،غزو مفاجئ،حرب معينة،تخريب من الداخل...الخ) بدعوى خلق حالة استقرار تحت المظلة الأمريكية.

وعنصر المهزلة هنا يتجلى فيما صاحب هذه الهيمنة من مآسي، وتسييس النعرات الأقلوية وتدمير الشعوب، عن طريق خلق آليات الإرهاب،الحركات الانفصالية،التطرف الديني، العودة إلى الماضي والاحتماء به، الاستعمار.ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى إغراق العالم في أكوام لا حصر لها من المشكلات التي زادت من معدلات الفقر، المجاعة،البطالة،المرض،اللامساواة،التهميش، نمو القطاع غير الرسمي، التسول...الخ. ومن هنا يذهب بعض الباحثين المهتمين بالعالم العربي إلى حصر تحدياته بأنواعها السياسية والإستراتيجية، والأمنية والعسكرية والاقتصادية والتنموية، في مخاطر تهدد كيانه وأمنه ووجوده مثل مشكلة المذاهب الدينية والمشكلات العرقية والطائفية والحدودية، التطرف والإرهاب، تدني مستوى المعيشة والهزات الاجتماعية التي جعلته مسرحا للقوى الخارجية تعبث وتخرب فيه...الخ.

ومن هذه الزاوية يجب أن ننظر إلى الحروب الأهلية في لبنان والسودان والصومال وآليات التدمير الإرهابي في الجزائر ومصر، واستعمار العراق ومعاناة الشعب الفلسطيني، والقنابل الموقوتة التي ستمس كل البلدان العربية،ما هي إلا مقدمات لزيادة الاستيعاب والهيمنة وزعزعة الاستقرار الذي لا يسمح بإجراء التنمية الشاملة.لكن ذلك يجب ألا يعوقنا عن مناقشة بعض الجوانب المرتبطة بما ننتجه نحن من مشاكل وفي نفس الوقت نتبرأ منها. فمشاكلنا هي منا نحن، وطريقتنا في التفكير والتسيير هي سبب المنغصات الحقيقية لوجودنا الذي أصبح فيه الناس والأحداث يظهرون كظلال فقدت أجسامها.

وتدفعنا الاعتبارات السابقة إلى إلقاء مزيد من الشكوك حول العلاقة بين تعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية وتغير البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المحكومة بأطر ومحددات وقيم يصعب لمسها، والاقتراب منها. وهناك دراسات عديدة خلصت إلى ارتباط وجودنا في أدنى الهرم العالمي بالممارسات العاكسة لطبيعة أبنيتنا المنطوية على كل التناقضات وأشكال القهر والاستغلال والتخلف.

لهذا يفضل الكثير من المتخصصين وصف عصرنا هذا، بعصر المشكلات، سواء كانت مشكلات محلية أو اقليمية أو دولية.وبالنظر إلى كثرتها وتنوعها واتساع نطاقها وتعقدها، نحاول في هذه الدراسة التركيز على المشكلات الأكثر انتشارا، وخاصة تلك التي تواجهنا يوميا، حتى أصبحت خبزنا اليومي الذي نعيش به وعليه[1]. فلا نأبه لوجودها،ولا توقفنا تجلياتها المأساوية، ولا تثير فينا المشاعر وروح التعاطف والتعاون خاصة في المجتمعات الحضرية المعاصرة،أين نلاحظ تزايد معدلات التذمر والقلق والمعاناة والتهميش واللامبالاة.

أولا- المشكلات الاجتماعية ومستويات التحليل

رغم معاناة أفراد المجتمع ،من ثقل المشكلات الاجتماعية،الثقافية، التعليمية،الصحية، الاقتصادية،البيئية،الإدارية،السياسية،إلا أن تشخيصها يتطلب فهم البناء الاجتماعي القائم، وكشف مظاهر التحكم والاستغلال الكامنة فيه، وتحويل المشكلات الخاصة إلى مشكلات عامة ومساعدة الفرد على تجاوز الوسط اليومي الذي يعيش فيه إلى استيعاب مكونات البناء الاجتماعي.

يرتبط هذا النوع من النقد الاجتماعي بطروحات ميلز حول الخيال السوسيولوجي للربط بين مظاهر الاضطراب الشخصي، وبين مشاكل البناء الاجتماعي. بمعنى أن إكساب الأفراد وعيا حقيقيا بمشكلات مجتمعهم يجعلهم قادرين على ربط مشكلاتهم الخاصة بمشكلات المجتمع العامة.

إن الإخلال بهذا المبدأ "المنهجي-المعرفي" يحول المجتمع إلى أكوام من المشكلات،التي تعبر عن عوالم مختلفة ومنقسمة تنتج الفساد والتفكك بمظاهره

[1] محمد الجوهري،ملامح التغير في المجتمع المصري المعاصر، دار المعارف،القاهرة، 1993،ص 7-8.

وأبعاده المختلفة. لهذا كان ميلز على صواب عندما ربط بين مستويين من مستويات التحليل:مستوى البناء الاجتماعي أو المجتمع ومستوى الفرد،بمعنى فهم العلاقة بين الإنسان ومجتمعه[2].

ومن هنا؛ بات واضحا أن معالجة مشكلات الحياة اليومية يتطلب فهم حقيقي لتلك الشبكة المعقدة لمختلف المشاكل،على أساس دراسة علمية شمولية تدرك علاقات التأثير المتبادل لمقومات الواقع الامبريقي وما يثيره أو يرتبط به من مشكلات.

غير أن الصور القاتمة عن مدينتنا تظل تلاحقنا أينما حللنا:طرق مهترئة "محفرّة"، "منهارة"،أوساخ متراكمة،عمارات إسمنتية متراصة عصف بها الدهر فأصبحت تبدو كهياكل تشكو ويلات زمننا الرديء. ومما يضفي على هذه المعالم التاريخية(العمارات الإسمنتية) نبض الحياة جحافل الأطفال والشباب الذين حولوا المساحات القليلة التي تركها الاسمنت ومداخل العمارات إلى ملاعب، وعزف ألحان موسيقية جادت بها ثقافة الشارع التي طغت بألفاظها النابية وبمستعمليها الذين يمارسون عمليات الغزو والاحتلال(بالمعنى الايكولوجي) لكل الأحياء السكنية البائسة التي تحكي قصص الزمان الغابر.

وغير خاف أن هذا النمط من الامتداد العمراني؛ قد أدى إلى ظهور الكثير من الأمراض الاجتماعية والصراعات والتدهور الايكولوجي،فضلا عن انتشار وتفاقم المشكلات الاجتماعية والبيئية،مثل تزايد وانتشار نوعيات جديدة من الملوثات، ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف والتفكك الاجتماعي،القصور الواضح في المرافق والخدمات العامة، كالتعليم والصحة والترويح والترفيه،الكثافة العالية،الباثولوجية الاجتماعية،الشعور بفقدان المعايير وانعدام الأمن والاغتراب...الخ.

وإذا كان بعض الباحثين يركزون على النمو العشوائي غير المخطط وفساد البيئة، فإن البعض الآخر يعير أهمية خاصة لعدم كفاءة الأجهزة الرسمية،وقصور المدينة ككيان فيزيقي واستمرار ترييفها.والجدير بالإشارة أن هناك العديد من النظريات الحضرية التي تتناول مشكلات المدينة،إلا أنني أحاول العودة إلى الأطر التصورية والنظرية للمشكلات الاجتماعية سواء كانت مشكلات خاصة أو قضايا عامة،وسواء اعتبرت نتاجا لمجموعة من السمات الشخصية للأفراد أو للبناء الاجتماعي.

وفي هذا الإطار،قدمت البنائية الوظيفية تفسيرا لظهور المشكلات في ضوء الاختلال أو الاضطراب الذي يصيب البناء الاجتماعي،الذي يفترض أن تكون

---

[2] أحمد زايد،علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية،دار المعارف،القاهرة، 1981،ص 266-268.

أجزاؤه مترابطة ومعتمدة بعضها على بعض. ولذا؛ فإن التغير السريع والمفاجئ قد يسبب الاضطراب أو الخلل الوظيفي.

ولعل من أهم القضايا التي أثارتها الوظيفية هي أن ظهور المشكلات الاجتماعية يرتبط بفشل الأفراد في تمثل قيم المجتمع(مخالفة الإجماع القيمي) واحتياجاته الوظيفية. وبإمكاننا تفسير هذا الموقف إذا ما علمنا أن الوظيفيين في دراستهم للمشكلات الاجتماعية ينطلقون من مقولات الاستقرار والتوازن الاجتماعي، ويفسرون أسبابها في ضوء عمليات الانحراف والتفكك الاجتماعي.

وفي المقابل،نجد أنصار الاتجاه الصراعي يتناولون المشكلات الاجتماعية في ضوء مفاهيم القوة الاقتصادية والسياسية،التباين بين أفراد المجتمع،الاضطهاد والظلم،صراع القيم،الصراع الطبقي.

ويبدو أن هناك اتفاقا ملحوظا بين كثير من رواد البنائية الوظيفية حول اعتبار المشكلات الاجتماعية نتاجا لقدر من الانحراف عن معايير المجتمع أو هي نتيجة لانهيار شبكة القيم والمعايير الاجتماعية (أنظر نظريات: الأنومي،المخالطة الفاصلة،الوصم).

وتدفعنا الطروحات السابقة إلى رصد أهم الدراسات التي تناولت دور العوامل السيكولوجية وأحيانا البيولوجية في تفسير المشكلات الاجتماعية،وكذلك الدراسات التي عنيت بالعلاقات المتبادلة بين الفرد والموقف الاجتماعي الذي يتفاعل من خلاله،والبناء الاجتماعي الأكبر،آخذين بعين الاعتبار الدراسات التي ركزت على التغير الاجتماعي(أنظر دراسات الفقر،الجريمة،العنف الأسري...الخ) وما صاحبه من مشكلات ومثالب.

ثانيا- الانهيار الفيزيقي وتلوث البيئة

أدى النمو العشوائي للمدينة،وعدم الاهتمام بالمساحات الخضراء وأماكن الترويح،إلى ظهور نسيج عمراني لا يسمح بتحقيق الإشباعات الاجتماعية والنفسية، وتحقيق الذات.إنه عبارة عن تجمع سكاني لا تتوفر فيه الشروط الملائمة للحياة.

ولقد ساعد هذا الوضع على تحول الأحياء السكنية إلى ملاعب،و"مواقف للحيطيست"، انتشار الفساد،السرقة،الاعتداء،الشعور بعدم الأمن،انتشار المخدرات وكل الأمراض الاجتماعية التي عمقت من جذور ثقافة الفقر وانتشارها، وزادت من طغيان ثقافة الشارع.

هذا،وتتميز الأحياء السكنية الإسمنتية بانتشار الأوساخ،الحفر،تهدم الطرقات والأرصفة، الأتربة،الوحل،الروائح الكريهة المنبعثة من أسفل العمارات،المياه القذرة،الحشرات،الحالة السيئة لمجاري المياه والصرف الصحي.

إن سوء التوزيع المساحي والجغرافي للأنشطة والخدمات والجماعات الاجتماعية، وهدر الأرض الحضرية،سوء استغلالها، وبناء الأحياء السكنية الجرداء من محيطها الاجتماعي الطبيعي،وغياب الطابع الجمالي والتخطيطي،يؤكد

طروحات أنصار الحتمية الايكولوجية والمدخل السوسيو ثقافي بأن الموقع الفيزيقي يدفع بالأفراد إلى الانخراط في أنماط معينة من العلاقات.

وفي هذا الإطار، تؤكد الشواهد الواقعية أن هذه الأحياء التي تجمع في أساسها كل شرائح وفئات المجتمع،ارتبطت بتدعيم الثقافة الشعبية،العنف اللفظي،الصراعات والنزاعات ذات الأسباب التافهة،سيران الإشاعة و"القال والقيل"،انتشار الأنشطة غير الرسمية وغير المشروعة.إنه حي يحمل في رحمه ثقافة القرون المتعاقبة المكرسة للتخلف وتحكم السماسرة والمغامرين وتجار السياسة،وفضاء للموت البطيء وسط أكوام القمامة والضغوط المنتجة للمرض والاضطرابات النفسية والاجتماعية.وعلى الرغم مما قد يردده أولياء أمورنا من تبريرات لواقعنا المنهك،فإنه من حقنا أن نطالبهم بما لحق بنا من ضرر.

وعلى أية حال،ومهما يكن الأسلوب والمنهج اللذان تتبناه مختلف المداخل التقليدية أو الحديثة لصياغة السياسات الحضرية وحل المشكلات الاجتماعية والفيزيقية،فإنه لا يصرف نظرنا عن رؤية تناقضات البناء الاجتماعي الحضري فحسب،وإنما يكرس الأوضاع القائمة ويؤدي إلى خلق العديد من الصعوبات النظرية والمنهجية التي تجعلنا نادرا ما نعرف كيف نخطط مدينة ما، في ضوء مختلف الضغوط التي تفرض علينا من خارج نطاقنا، وكيف نستطيع أن نكون واثقين بأن أرجلنا قد لمست الأرض لمسا قويا،لكي نتمكن فعلا من تنفيذ السياسات التي نقترح؟

في هذا الإطار:يرى بوازيي أن المخططين أنفسهم لا يستطيعون التطلع إلى فعل الكثير لتغيير الهياكل الحضرية والإقليمية، وذلك لأن النظرية التي تقودهم تقوم على أفكار ومفاهيم خاطئة أو مضللة،إضافة إلى أن فعالية التخطيط تتوقف على مصالح "الجالسين في قمة الهرم الاجتماعي". و رغم قناعتنا الراسخة بأن الارتباط بالواقع الاجتماعي،والاقتراب من إدراك "خيال الناس وهمومهم" يزيد من فاعلية التخطيط والتكفل بما يراه الشعب كمشاكل عاجلة أو فورية،إلا أن الأحداث تبدو وكأنها توحي بعدم حدوث هذا في الواقع المعاش.فالبيانات القليلة المتاحة لدينا، تشير إلى أن بعضهم قد نجح في فهم الحقائق الاجتماعية والاقتراب منها ومعايشتها، في حين لم يتجاوز البعض الآخر الإطار التقني. ويبدو أن اهتمامهم الشديد "بالتقنية"،قد أبعدهم عن الفهم العميق لمشكلات السكان،تلك المشكلات التي يستحيل التعرف عليها دون الاستعانة بمنظور سوسيولوجي قادر على فهم أهداف الأفراد و توقعاتهم فهما دقيقا،ثم تفسيرها بعد ذلك في ضوء سياقها الاجتماعي. وبهذا فلسنا بحاجة إلى الكشف عن قصور "التقنوية" أو المدخل التكنوقراطي في معالجته "لمشكلات السكان"،وإنما نشير إلى أن المتتبع للتراث السوسيولوجي والاقتصادي،يلمس بوضوح أن المشكلة لا تكمن في افتقار المخططين إلى المهارات الفنية الضرورية لوضع المخططات التي تعد لحل المشاكل الموجودة في المدينة أو إقليم ما، لكن المشكلة الأساسية تتعلق أكثر بالقضايا المفاهيمية والسياسية، وذلك بسبب قبولهم للمعايير والظروف التي يعملون في ظلها،قبولهم

أيضا لمصالح الفئات الحاكمة كحقائق سياسية لا يمكن تجاوزها. فالأفراد الذين دربوا على التخطيط تلقوا تعليما تقنيا مبالغ فيه، وشجعوا على تحرير أنفسهم من الضغوط السياسية بالتزام التقنية والدقة في التصميم ، والابتعاد كلية عما يمس النظام الاجتماعي القائم. لقد قيل لهم مسبقا بضرورة العمل بهذه الكيفية(المخطط خبير تقني)لضمان رزقهم والمحافظة على حياتهم. ومن الطبيعي أن تنعكس هذه النظرة على البحث الامبريقي ومعالجة المشاكل المطروحة.

وفي هذا الإطار، تؤكد الشواهد التاريخية والواقعية،أن إعادة ترتيب وتنظيم العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والمجالية في أغلب الجهات والمدن،قد ارتبط بمصالح الجماعات المسيطرة التي تحدد في الواقع المصلحة الوطنية، وتضع السياسات التي تؤثر على ما تتمنى المجموعات المحلية تحقيقه. وهذا لا يعني بطبيعة الحال،أن وراء هذا كله قد تكمن سياسة واضحة،أو أن واضعي السياسة في المراكز قد يتصرفون بطريقة منسجمة ومتكاملة لمراقبة نشاطات المجموعات المحلية. فثمة أدلة وافية توحي بتزايد حدة الصراعات والاختلافات فيما بين المجموعات،سواء في المراكز أو في مختلف مناطق الوطن. فمختلف السياسات التي ظهرت، عكست وبكل وضوح عملية مساومة التي يتم عن طريقها تعديل الأولويات،حسب التغيير الذي يحدث في ميزان القوة داخل الطبقة الحاكمة التي تعمل على ضمان استمرارية مصالحها وتكريس الأوضاع القائمة.

و نستطيع أن نجد تأييدا لهذا الموقف في كثير من الدراسات الحضرية التي أوضحت أن النخبة المحلية، هي التي تجني ثمار التنمية، وتستولي على كل ما يستفيد منه المجتمع المحلي من تسهيلات وغيرها، إضافة إلى قدرتها التأثيرية على تنفيذ مختلف السياسات. ومما يميز هذه النخبة قيمها وتطلعاتها الشبيهة بقيم وتطلعات الفئة الحاكمة، فهي تقيم شبكات للمحسوبية والدعارة الاجتماعية ليتسنى لها الاحتكار وتشكيل علاقات العمل،وتدعيم التمايزات الاجتماعية،طالما أن الأغنياء يحصلون على ما يريدون قبل غيرهم.أما عندما تستهدف السياسات الحكومية الجماعات الفقيرة؛فإنها تميل إلى أن تخطف وهي في الطريق من طرف ذوي النفوذ الذين يشغلون مراكز التأثير في شبكة العلاقات القائمة.

وفي ظل هذه الظروف،يتضح أن اقتصاد المنطقة (مدينة،إقليم) وحياتها السياسية، تسيطر عليها نفس الجماعات،كما كان في الماضي، حتى وإن افترضنا، ظهور جماعات جديدة من الصناعيين والمنتجين الذين ما يلبثون أن يجدوا أن التفوق والنجاح يجلبان معهما أيضا النفوذ والقوة، ومن ثم يعملون على تدعيم الوضع الاجتماعي كما يفعل بقية خدم النظام.

وفي المقابل، نجد أن النمو الحضري غير المخطط، وانتشار المناطق الصناعية داخل المدن وفي أماكن سكنية، وتزايد عدد السيارات والأنشطة الاقتصادية والعمرانية المختلفة، قد أدى إلى تلوث البيئة وانتشار الأمراض والأوبئة،انبعاث الدخان والروائح الكريهة،تلويث المياه السطحية والجوفية ومياه البحر،تشويه المناطق العمرانية وتدميرها وتدهور النظافة.

ومن أشكال التلوث وضوحا وانتشارا في البيئة الحضرية، هي مشكلة تلوث الهواء التي يمكن تحديد أشكالها ومصادرها في: الجسيمات الدقيقة،أكسيد الكبريت، أكسيد النيتروجين، الهيدروكربونات، كسيد الكربون،الملوثات الإشعاعية،المواد المسببة للضباب الأسود[3].

وعلى هذا الأساس، يبدو جليا أن احتراق الوقود، الدخان، وسائل النقل، المصانع، مداخن المساكن،القاذورات وغيرها من العمليات التي تؤدي إلى انهيار البيئة وما يترتب عن ذلك من مشكلات اجتماعية، اقتصادية، صحية، ايكولوجية.

ومما يزيد في تردي هذا الوضع هو التلوث المائي الذي صاحب التركيز السكاني، نمو الصناعات المختلفة، انتشار المبيدات الحشرية والمنظفات. ويتجلى التلوث المائي في: التلوث الطبيعي، التلوث الحراري،التلوث الصناعي،التلوث الناجم عن قذر المجاري الصحية.

هذا،وتسهم النفايات والفضلات الصلبة بنصيب لا يستهان به في مشكلات تلوث البيئة الحضرية،دون إغفال خطورة التلوث الصوتي(الضوضاء) وما يسببه من أمراض تتصل بالتوتر،ارتفاع ضغط الدم والاضطرابات الفسيولوجية المختلفة.

وفي المقابل نجد أيضا أن التلوث الاجتماعي يساهم في إحداث علاقة سلبية بين الإنسان وبيئته، وذلك بسبب السلوكات الإنحرافية وانعدام الوعي الذي يتجلى(مثلا) في رمي القاذورات من الشرفات. ومن أهم مصادر التلوث الاجتماعي،الهجرة الريفية-الحضرية،الفقر،الاختلاط السكاني.وغير خاف،أن النفايات المنزلية ذات تأثير خطير على التجمعات السكنية وتلويث البيئة.

وتتجلى مصادر التلوث بالنفايات المنزلية في:المخلفات اليومية ، سوء التوزيع المساحي والجغرافي للسكان،المناطق المتخلفة،الفساد الأخلاقي. ولعل من أهم الآثار الناجمة عنه، هو تعفن المخلفات المنزلية،انتشار القمامات الفوضوية وتشويه المحيط، ضعف فرص الاستمتاع بالقيم الجمالية والحضارية المختلفة،زيادة تكلفة التخلص من القمامة وصيانة المرافق والمعدات.

ومما يزيد الوضع البيئي تدهورا في مختلف المناطق الشعبية، هو طفح المجاري، عدم النظافة، قلة المياه، الضوضاء، ضيق المسكن والشوارع وازدحامها، انتشار البعوض والحشرات الناقلة للأمراض، قذارة الشوارع.

إن تفشي الأمراض والأوبئة الناتجة عن تكاثر الحشرات والقوارض والحيوانات المتشردة، إتلاف نوعية الهواء وتشويه المناظر،تدهور النظافة العامة،يدفعنا إلى وضع استراتيجيات ملائمة لحماية البيئة،وإنشاء التنظيمات الكفيلة بصيانة بيئة نظيفة.

---

[3] السيد عبد العاطي السيد،علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1987،ص 456-467.

ومن ناحية أخرى، تؤكد الشواهد الواقعية المتاحة عن مدينتنا(سكيكدة) الملوثة أنها أصبحت تشكل تهديدا مباشرا للصحة العامة.فإلى جانب تلوث الهواء والماء بسبب مصانع البترول ومخاطرها،تشهد مدينة سكيكدة كل أنواع الملوثات التي تتطلب إجراءات عاجلة لوضع حد للكارثة الوشيكة الوقوع. إن زحف الاسمنت الذي قضى على الحدائق ومختلف المساحات الخضراء وقطع الأشجار،وإهمال ما بقي من اللون الأخضر مرتعا للفساد ومرعى للحيوانات، ينبئ بانهيارات ايكولوجية وتدهور الحياة بأبعادها المختلفة،فإلى متى نظل ساكتين وحياتنا تدمر على مرأى ومسمع الجميع،ألسنا طرفا في هذا التدمير؟.

عفوا، لقد أخطأت إننا نعيش في وسط تعلمنا فيه كيف نشتم ونبرئ أنفسنا،ولم نتعلم كيف نتحمل المسؤولية ونبني من أجل غد أفضل.

عفوا،إن قلت لكم مرة أخرى،أن هذا الوسط يساهم أيضا في انتشار ظواهر مروعة،وفي مقدمتها انتشار ظاهرة السرقة والاعتداءات المادية والرمزية على نطاق واسع،حتى أصبح كل واحد منا يعاني من هذه الظاهرة التي مست كل جوانب حياتنا. فلا نأمن على منازلنا وأملاكنا وجيوبنا، حتى صرنا نخاف دخول الأماكن العامة،والسير مع الأقارب نتيجة الألفاظ النابية التي تصدر عن الصغير والشاب والكبير.إنها مشكلة النسيج المعياري وصعود ثقافة الشارع كموجه للنسق القيمي. هذه المعضلة،وما تبعها من صعود الحثالة الاجتماعية وتواجدها في مختلف مستويات النظام الاجتماعي،لهو خير معبر عن التناقضات التي يخبرها مجتمعنا والتشوهات الثقافية التي أربكت دواليب مؤسساتنا،وأنتجت النذالة والخساسة والفساد.

إن انحراف مسار المستويات الثقافية،واختلال معايير الصواب والخطأ(أصبح الخطأ صوابا والصواب خطأ)ومعايير التقييم(أصبحت المظهرية و"لقفازة" مستوى للتقييم أرقى من العمل والإنجاز)، ومعايير الالتزام(أصبح كسر القوانين والتملص من المسؤولية مظهرا شائعا للسلوك) والمثل العليا(أصبحت الأخلاق والولاء والإخلاص من شيم الضعفاء، و"السردكة" وتحقيق الغاية دون الاهتمام بنوعية الوسائل من شيم "القادرين"و "القافزين")، قد أدى إلى إحداث تناقضات صارخة بين عناصر ومكونات البناء الاجتماعي الذي تتداخل فيه عناصر مع عناصر أخرى، وتتجاور عناصر مع عناصر أخرى، وتتفوق عناصر على عناصر أخرى، وتتناقض عناصر مع عناصر أخرى.

ولم يتوقف الأمر عند تلون واقعنا بألوان السرقة والاعتداء،بل تجاوزه إلى حد ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها، مثل الرشوة،تزييف أوراق رسمية وتقليد أختام، تزييف أوراق مالية،السلع المهربة،الاتجار في المخدرات،الآداب العامة...الخ.

وفي هذا الإطار،تؤكد الشواهد الواقعية والإحصاءات المختلفة أن أغلب الجرائم تتركز في المدن الكبرى. وتمثل جريمتا السرقة والاختلاس أكثر الجرائم الاقتصادية انتشارا في هذه المدن. وغير خاف أن مختلف الأبحاث المعنية بهذه الظاهرة تعطي أهمية للكثافة، طبيعة الموقع، الأبعاد الديمغرافية لمرتكبي

الجرائم(السن،النوع،الحالة التعليمية،المهنة، الحالة الزواجية...الخ)،الظروف التاريخية والبنائية في مختلف المؤسسات،مدى استقرار الأمن العام للمجتمع.

وإذا كان السلوك الإجرامي سلوكا متعلما ومكتسبا(عن طريق المخالطة والاتصال بأنماط السلوك الإجرامية)،فإن تحويل المجتمع إلى غابة تنتهك فيه الأعراض والحريات،ويداس فيه أمن واستقرار المواطن من طرف عصابات تفننت في كل ألوان الفساد والاعتداء،يتطلب اتخاذ مواقف حازمة وصارمة من خلال تطبيق القانون ومتابعة المجرمين الذين يتحركون الآن بكل حرية: "يكسرون" السيارات، ويعتدون على الأفراد والممتلكات ونحن ساكتون، ولسان حالنا يقول: من تدخل فيما لا يعنيه لقي ما لا يرضيه.

إن هذه السلبية تجاه تصاعد منحنى الجرائم تكرس عدم الأمن والاستقرار،ويولد مناخا قابلا للانفجار في أية لحظة.البوادر الأولى لهذا الوضع المتسم بعد الاستقرار هو تحويل المنازل والدكاكين وغيرها إلى سجون من حديد. هل صادف وأن وجدت دكانا أو مؤسسة أو شرفة في الطوابق الأولى دون حديد،وأي حديد؟. ولاغرو أن تنبثق عن هذا المجتمع "الحديدي" قيم جديدة، تكرس الرذيلة والفساد وتغرس في نفوسنا الخوف من حاضرنا ومستقبلنا في سياق اجتماعي وتاريخي ينبئ ببروز مجتمع آخر.

إن ما يؤرقني ويقلقني هو رؤية مجتمع يتحول من قطب يقوم على موروثه الثقافي والاجتماعي،إلى قطب جديد يقوم على استيراد قيم وتقليد الضعيف والاقتداء به. إذا كان المغلوب مولع باقتداء الغالب، فإن هذا القطب الجديد مولع بتقليد الشعوب الضعيفة المكبلة بقيود الماضي والتبعية والتخلف.

ثالثا-لوحة سوداء وأرقام مخيفة

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أبرز القضايا والتحديات التي تصدرت على مستوى العالم قائمة المشكلات الملحة التي جعلت المجتمع الدولي يدعو إلى مكافحتها.فأعلنت الأمم المتحدة عام1996 عاما دوليا للقضاء على الفقر،كما أعلنت عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر1997-2006.

ويبدو أن السنوات السبع الأولى من الألفية الجديدة،تميل إلى تأكيد خطورة التزايد المتسارع للفقر والحرمان والجوع في عصر العولمة الذي يكرس مقولتي: "السريع يأكل البطيء"و "إما أن تأكل أو تؤكل"، على اعتبار أن مهندسي المشاهد المستقبلية طرحوا نموذجا عالميا جديدا يقوم على مبدأ الخمس: 20 % من السكان العاملين يكفي للحفاظ على نشاط الاقتصاد العالمي،80% يمكن إدراجهم في خانة العاطلين عن العمل.

إن تزايد الخوف من المستقبل بما يحمله من تهديد باتساع نطاق البطالة والفقر، يجد مبرره في الإحصاءات الرسمية التي تقدم لوحة سوداء وأرقام مخيفة. فمن بين سكان العالم البالغ عددهم 6مليارات نسمة، يعيش 1.8مليار نسمة على أقل من دولارين يوميا، ويعيش 1.2مليار نسمة على أقل من دولار واحد يوميا، ناهيك

عن بلوغ عدد الجياع أكثر من 830مليونا بنسبة 14% من سكان العالم، منهم 791 مليونا في البلدان النامية،أين يموت 13 طفلا كل دقيقة.

ففي البلدان الغنية يموت أقل من طفل واحد من كل 100طفل قبل بلوغه الخامسة،بينما في أفقر بلاد العالم يحدث ذلك لخمس أطفال. وبينما تبلغ سوء التغذية أقل من 5% بين جميع الأطفال دون سن الخامسة في البلدان الغنية،تبلغ هذه النسبة حوالي 50 % في البلدان الفقيرة.

في ظل هذه الأرقام المخيفة، وفشل سياسات المجتمع الدولي في مكافحة الفقر، من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر في العالم إلى 4مليارات نسمة خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة. ومن المتوقع أيضا أن يؤدي تزايد عددهم وكبر وزنهم النوعي، في ظل استمرار البنية الحالية للعلاقات الاقتصادية العالمية إلى انفجارات اجتماعية هائلة تكافئ في آثارها انفجارات نووية[4].

هذه اللوحة السوداء لصورة الفقر في عالمنا، يمكن تعميمها على البلدان العربية، خاصة تلك المصنفة في خانة الدخل المنخفض والمتوسط.فثمة شواهد تشير إلى أن حجم البطالة يصل إلى 14 %من حجم قوة العمل العربي،في حين يبلغ عدد الداخلين سنويا إلى سوق العمل حوالي 3ملايين. كذلك توضح الحقائق الرقمية أن 60مليون عربي يعانون الأمية و73 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر، مع وجود 10 ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي،إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربية من المياه النقية وعدم حصول ثلثي سكان هذه المناطق على الخدمات الصحية.

أما في الجزائر،فيشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء إلى أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة،45%من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر،50%من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة،10%من أرباب العائلات بطالين،66%من أرباب العائلات لا يقرؤون ولا يكتبون و30%منهم يقل دخلهم الشهري عن 6 آلاف دينار،1.6مليون مواطن نزحوا من الأرياف إلى المدن بسبب الأزمة الاقتصادية وتردي الأوضاع الأمنية.

وإذا كان مخطط التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي على الاقتصاد الجزائري منذ1990، وسوء التسيير قد تسببا بشكل أساسي في تفقير مئات الآلاف من المواطنين،فإن الإرهاب الهمجي زاد سكان البوادي والمناطق المعزولة بؤسا، كما زاد الاقتصاد الجزائري تدهورا بسبب تخريبه للبنية التحتية، وتزايد جرائمه الوحشية التي مست كل فئات المجتمع الجزائري.

---

[4] إسماعيل قيرة،أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية،شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة،ب.ت.ن، ص 7-15

ودون الانسياق وراء الإحصائيات الكثيرة والمتناقضة أحيانا،تثير ظاهرة تزايد الفقر بلا ضابط في البلدان العربية قضيتين حاسمتين، تتعلق أولاهما بالاستراتيجيات التي اتبعت ولم تؤد فقط إلى طريق مسدود من حيث القضاء على الفقر،ولكن أدت في الواقع المعاش، إلى زيادة الفاقة وظهور أسوأ أشكال الفقر مثل التسول،سوء التغذية، العيش على فضلات القمامة. وهو سياق يتميز بتعرض البلدان العربية لتحديات وتهديدات خطيرة، بدءا من تلك المتأتية من قوى دولية وإقليمية، إلى تلك المتأتية من قوى محلية. وهي كلها تمس بوحدة وهوية وكيان الدول العربية،التي شرع في زعزعة استقرارها وتمزيقها عن طريق تشجيع

وتغذية الصراعات الداخلية،نزعة التمييز والانفصال بين أبناء الوطن الواحد،تفجير بعض الدول من الداخل وبعضها الآخر من الخرج، إضعاف الحس بالولاء والانتماء الوطني،خلخلة التماسك العربي،التدخل في الشؤون الداخلية،تدويل المتناقضات الداخلية.

إنه عصر التجزئة والانهيارات العربية التي بدأت ملامحها ترسم في الأفق بتفجير الجزائر من الداخل،حرب السودان،تدجين ليبيا،استعمار العراق وتدميره،التقتيل الوحشي للشعب الفلسطيني،التكالب على تفجير وتقسيم لبنان طائفيا أو دينيا،تردي الوضع الصومالي،ناهيك عن الأخطار المحدقة بنا،والتي تهدد بخلق حالة انكسار مطلق في التاريخ العربي المعاصر،في سياق الهمجية الامبريالية الأمريكية التي بالغت في إذلال الشعوب العربية، بطريقة خسيسة ووحشية، تجاوزت في قسوتها وبشاعتها،انتهاكات النازيين والفاشيين.

والغريب في الأمر هو استمرارها في إهانة العرب وتهديدهم بتحديث أبنيتهم القبلية- العشائرية،وفي نفس الوقت إعلانها عن الانتهاء من إعداد سنفونية القرن الواحد والعشرين، لتهديها إلى قادة الأمة العربية المدعوين رسميا لحضور مراسيم افتتاح حفل بمقر الجامعة العربية،تقيمه على شرفهم أوركسترا البيت الأبيض،التي سوف تتحف الحاضرين برقصة جنائزية لنعش كتب عليه:"نحو عالم عربي ميت"، وبكلمة بوشية يطمئن فيها قبائل وعشائر وبطون العرب،سعي أمريكا المتواصل إلى استنساخ بيئتهم القديمة لتنسجم مع أفكارهم التي بقيت وفية لها. وسيعلن بوش رسميا في هذا الحفل، بيان خروج العرب من التاريخ، وتأصل روح الفرقة والفتنة في مجتمعهم المليء بالكائنات غير المرئية والكوابح الثقافية،التي أدت إلى تعميم ظاهرة "الدروشة" وتكريس واقع التعمية والتضليل والتجهيل والإفقار المعمم[5].

ولذلك ليس بمستغرب أن يهتم غيرنا بالتنظير وسن السياسات الملائمة لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة والمحرومة،وكذلك بقيم المواطنة والمساواة والحقوق، ونحن منهمكون في خلافاتنا القبلية وانتهاكاتنا لآدمية الإنسان،بما في ذلك انغماس

[5] المرجع نفسه، ص 13-21.

"أصحاب الحل والربط"في الفساد الاجتماعي بشتى صوره وأشكاله. ومن هنا كانت النتيجة المنطقية،تراكم التخلف وتعقد المشكلات وتزايد عدد الفقراء والمحرومين.

رابعا-أولويات المشكلات الاجتماعية

يرتبط ترتيب المشكلات الاجتماعية،بعدد من العوامل،يمكن إجمالها على النحو التالي:-

1. الأهمية،الخطورة،ضغط المشكلة.
2. الانتشار،نطاق التأثير،الأشخاص المتعلقون بها.
3. الأطراف الفاعلة.
4. المرحلة التاريخية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
5. طبيعة المجتمع المدروس(الخصائص الفردية مثل الجنس،المستوى التعليمي، العمر...الخ).
6. الاهتمامات والمصالح.
7. القيم والانتماء الطبقي والإيديولوجي
8. مجالات التخصص.
9. اختلاف المنظورات والتوجيهات النظرية،والمداخل التصورية.
10. العوامل الداخلية والخارجية.

وإذا كانت عملية ترتيب المشكلات الاجتماعية،عملية تعسفية،بسبب تداخلها من حيث المظهر والعوامل،فإنني أرمي من وراء هذه المحاولة إلى تبسيط عرضها والتطلع في المستقبل إلى وضع خريطة اجتماعية-ايكولوجية لتوزيعها،وتبيان مدى خطورتها.

وفي نفس الوقت ألفت الانتباه إلى ضرورة جعل مدينة سكيكدة مخبرا من الدراسات الميدانية بغرض وصف وتشخيص مشكلاتها، ومن ثم صياغة الأطر النظرية والحلول الممكنة لمواجهتها.

ولقد اعتمدت هذه الدراسة على ثلاثة محكات(الخطورة على حياة السكان،نطاق التأثير،الانشغال المحلي)لترتيب مشكلات مدينة سكيكدة،كما يلي:-

1. ارتفاع مستويات التلوث[6]،وتزايد انتشار نوعيات جديدة من الملوثات لتصبح أكثر خطورة على سكان المدينة(ارتفاع معدل الإصابة بالمرض،والوفيات).

---

[6]كنت أسمع صبيحة يوم الأربعاء (2007/11/21) لبرنامج (لحظة من فضلك) تبثه إذاعة سكيكدة.وكان الصحافي مقدم البرنامج يسأل أفراد مجتمع بيع السردين عن المشاكل التي تواجههم. وقد لفتت انتباهي إجابة أحدهم عندما قال أن المشكلة التي تواجهنا، هي تناقص الحوت الأزرق وربما انقراضه في غضون العشرية القادمة بسبب مخلفات مصانع البترول،وما تسببه من تلوث لمياه البحر.

ناقوس خطر التلوث يدق في كل مكان من مدينتنا...إلى متى نظل صامتين، والكارثة قد تحل بنا غدا.

2. التدهور والانهيار الفيزيقي الذي لحق بالبنية التحتية من طرق وشوارع وأرصفة، حفر، أتربة،أوحال...الخ.
3. تزايد معدلات الجريمة،السرقة،الاعتداءات المتكررة.
4. الإقبال على المخدرات والمسكرات(انتشار تعاطي المخدرات)
5. انتشار الأوساخ والقاذورات.
6. التدهور الملحوظ للأحياء المتخلفة(سكيكدة عاصمة القصدير).
7. البطالة وعدم توافر فرص العمل.
8. أزمة الإسكان،والإسكان المتهدم.
9. التطرف والإرهاب.
10. القصور الواضح في المرافق والخدمات العامة (الصحة ، الترويح ، الترفيه...الخ).
11. الكثافة السكانية العالية والباثولوجية الاجتماعية.
12. الفقر والتهميش.
13. ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن.
14. التسول.
15. المحسوبية والفساد الاجتماعي.
16. مشكلة المواصلات.
17. ازدحام الشوارع.
18. مخاطر الأسواق الأسبوعية(الصحية،الأمنية،النظافة،الاكتظاظ...الخ).
19. انتشار الأنشطة الحضرية غير الرسمية المشروعة وغير المشروعة
20. هدر المال العام.
21. تعطيل مصالح الناس (البيروقراطية).
22. الفساد الأخلاقي.
23. التفكك الاجتماعي والانحراف.
24. انتشار ثقافة الشارع وألفاظها النابية
25. الشعور بفقدان المعايير وانعدام الأمن والاغتراب
26. النمو العشوائي غير المخطط
27. الهجرة واستمرار ترييف المدينة ونكوصها.
28. زيادة ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض الدخل.
29. التوزيع غير المتناسق للأنشطة والسكان.
30. "الحراقة"-الخروج من الوطن هو الحلم والأمل.
31. حوادث المرور.
32. مشكلة الأمية.
33. تراص العمارات.
34. طوابير البريد.
35. زحف الإسمنت للأراضي الزراعية.

36. التهريب.
37. نقص المياه.
38. عدم الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة
39. تحطيم المناطق الخضراء وسوء استخدام الفضاء.
40. غياب النوادي والمنتزهات.

والجدير بالذكر،أن هذه المشكلات قد توجد في أي مدينة،وقد تصنف بطرق متباينة، آخذين بعين الاعتبار عشرات المشكلات الأخرى المتعلقة بالأسرة،المؤسسات التربوية والصناعية والخدمية، تنظيمات المجتمع المدني، النظم السائدة (دينية، عائلية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية...الخ).

وأيا كان الأمر،فإننا بحاجة ماسة إلى مداخل نظرية جديدة، ووسائل جديدة لتحليل البناء الاجتماعي تحليلا يكشف عما فيه من صور القصور والاستغلال والسيطرة والنفوذ. وما ينطوي عليه من مشكلات ومثالب،إلى جانب فهم طبيعة واقعنا المتردي حتى يتسنى لنا مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.لذا فإن علينا واجبا كبيرا يتمثل في توفير الإطار المعرفي والواقعي لتشكيل واقعنا الذي سيكون- لا محالة- ثمرة ما نفعله أو لا نفعله منذ الآن.

خامسا- الجلوس على كرسي الحلاق ولوي الحقائق

الديمقراطية،تداول الحكم،التعددية،المجتمع المدني،الشرعية،تبدو اليوم التعابير الأكثر رواجا في الاستخدامات اليومية،وفي قواميس السياسيين والباحثين والمتطفلين وغيرهم من المذعورين والخائفين على مناصبهم:لو دامت لغيركم لما وصلت إليكم.

لذا فإن أي تحرك يقومون به، ليس ببساطة إلا للبقاء مدة أطول على كرسي السلطة، متناسين أن الجلوس على هذا الكرسي،هو مثل الجلوس على كرسي الحلاق الذي يستند إلى مبدأ أساسي،وهو التداول عليه(هذا يروح وهذا يجي).إن عدم إدراك هؤلاء الأشخاص بأن محاولة بقائهم أكثر من الوقت اللازم للحلاقة، هو تضييع لوقت الحلاق، وإخلال بوتيرة عمله، وإحداث تذمر واضطراب لدى المنتظرين من زبائنه؛رغم اعتقاد البعض أن مجاراة التيار يساعد على "حجز" كرسي المسؤولية لمدة أطول:فإذا سقطت كما تسقط أوراق الخريف،فانتظر عودتك مع الربيع المقبل.المهم، الطاعة وطأطأة الرأس وخدمة "المسؤول" كما يخدم العبد سيده.

وفي إطار الوعاء القبلي، نجد بعض الصاعدين في سلم "المراتب"، يحيطون أنفسهم برجال القبيلة،وشلة "لحباب ولنساب"لحماية الدار من هبوب العواصف،والبعض الآخر، تتضخم شخصياتهم، فيتنكرون للمبادئ والأخلاق،ويديرون ظهورهم للمشكلات الحقيقية، ويحملون لواء التضحية ويسعون لتحقيق مصالحهم بكل الوسائل المتاحة لهم،وبناء العلاقات المتجهة نحو الأعلى لحماية أنفسهم من السقوط الذي هو آت لا محالة.

وبهذا الخصوص،يشير مشيلز إلى أن الشخص الذي حصل على السلطة وتعود على ممارستها،يجد بعد ذلك صعوبة في التنازل أو التخلي عنها، وفي نفس الوقت يزداد غطرسة،ويبالغ في عظمته المشيدة فوق كثبان رملية،والمعرضة بين الحين والآخر للانهيار والتلاشي. وهذا ما يعيد إنتاج الواقع بكل مآسيه ومشكلاته. لهذا تتأكد يوما بعد آخر أهمية دور الباحثين الاجتماعيين في تحليل المجتمع وتفسيره وترشيد التعامل معه.

ودون الانخراط في التفسيرات الجاهزة،يبدو أن تشكل المجتمع وتطوره التاريخي القائم على الإضافات و"الترقيعات"،قد أنتج وضعا يتسم بالتعمية والتضليل والتجهيل وعدم الاستقرار،وهو وضع قابل للانفجار في أية لحظة،ومولد لشتى المآسي والمظالم والخروقات.فلا عجب إذن أن ترى الأعمى يقود البصير و"الداب راكب مولاه"،ولسان حال الجميع يقول:"الدنيا داخله بعضها"و"لبلاد رايحة للواد".

ولا شك أن هذا الوضع المتأزم الذي اختلط فيه الحابل بالنابل،يتطلب تشخيصه والكشف عن حقائقه لكي يستطيع الأفراد التغلب على همومهم والانخراط في عملية التغيير المستمر، من أجل تحرير مجتمعهم من القيود المكبلة لمسيرته، ودفعه نحو عالم المعرفة والتقدم.

إذن ليس هناك بالتأكيد أي سبب يدعو إلى السير مرة أخرى في الطرق والشعاب المتعرجة،وكفانا دورانا حول الحقائق ولويها وتشويهها،لأن معاناة الأفراد ليست إلا انعكاسا لمشكلات البناء الاجتماعي، وليست ناتجا من نواتج الخلل في هذا البناء. فهم ضحايا الاستغلال واللامساواة،الأمر الذي يتطلب إيجاد البدائل والحلول الملائمة لمشكلاتهم الآخذة في التراكم والتعقد،للحيلولة دون أن يجدنا بقية العالم "خارجا" في الوقت المتبقي الذي يفصلنا عن طلوع يوم جديد.